مرشح الدائرة الأولى أكد أن الكويت تحتاج لحكومة قادرة على المواجهة وأن المستقلين سيكونون أوفر حظاً

جمشير لـ «الأنباء»: شراء الأصوات يتم عن طريق التوظيف في الحملات الانتخابية.. ولا طبنا ولا غدا الشر إن عادت العناصر السابقة نفسها

أكد مرشح الدائرة الأولى عبدالعزيز جمشير أن أهم النقاط التي يستند اليها برنامجه الانتخابي هي: ضرورة مكافحة كل أنواع الفساد وصوره، ومحاربة ظاهرة ارتفاع اسعار السلع، والبيروقراطية الحكومية ومعالجة اوضاع البورصة ومواجهة قضايا الأغذية الفاسدة.

وأوضح جمشير انه قرر خوض تجربة الترشح لعضوية مجلس الأمة كمرشح مستقل بعيدا عن التكتلات والقوائم، معتبرا ان المستقلين أوفر حظا من مرشحي التكتلات والتيارات مستشهدا في هذا الصدد بنتائج انتخابات مجلس 2009.

وتوقع جمشير ان تصل نسبة التغيير في الدائرة الأولى ما بين 50 و60٪، مشيرا في هذا الصدد الى ما لمسه من توجه كبير لجهة التغيير لدى جموع الناخبين وذلك اثناء زيارته لبعض دواوين الدائرة الأولى ولمزيد من التفاصيل في سياق الحوار التالي:

في البداية حدثنا عن أهم النقاط التي يستند اليها برنامجك الانتخابي؟

● **يستند برنامجي الانتخابي إلى: مكافحة الفساد والاصلاح السياسي الى جانب مكافحة التدخل العنيف لرجال الأمن كما حدث في ديوانية الحربش والتعامل مع تظاهرات البدون لأننا نعتبر هؤلاء جميعا مواطنين الى جانب محاربة الفساد الاقتصادي المتمثل في ارتفاع اسعار السلع المضطرد ومعالجة اوضاع البورصة وكذلك مواجهة قضايا الأغذية الفاسدة ومحاربة الفساد الإداري وبيروقراطية الحكومة التي تدعي انها حكومة تكنوقراط في حين ان الأوضاع الحالية تؤكد وجود المحاصصة في وزارات الدولة.**

تخوض الانتخابات كمستقل فلماذا فضلت عدم الترشح في قائمة او تحالف مع احد مرشحي الدائرة الأولى؟

● **عرضت علي تحالفات من مرشحين مستقلين في الدائرة لكنني فضلت ان استمر على نهجي كمستقل وأؤكد انه ليس عيبا الترشح من خلال تكتل او قائمة لكن لا يوجد تحالفات في الدائرة الاولى باستثناء التحالف الوطني الإسلامي.**

كيف ترى نسبة التغيير في الدائرة الأولى؟

● **قرار النائبين السابقين حسين الحريتي ود.يوسف الزلزلة بعدم الترشح في الانتخابات وعليه فقد بدأ التغيير بالفعل بنسبة 20٪ ونتوقع ان تصل نسبة التغيير الاجمالية الى ما بين 50 و60٪ في الدائرة الأولى حيث من خلال زيارتي لبعض دواوين الدائرة الأولى لاحظت ان هناك مطالبات نحو التغيير بنسبة تتجاوز الـ85٪ والنسبة المتبقية ليس لهم توجه محدد وهذا ربما يكون عاملا في تشتيت الأصوات المؤيدة للنواب السابقين.**

لكن كيف تتوقع نسبة الإقبال من قبل جموع الناخبين في الدائرة الأولى؟

● **الانتخابات متوقع ان تشهد بعض العزوف من الناخبين بسبب زهق الناس من التصرفات السياسية السيئة من تلاسن وتشابك في المجلس وهدم بيت الأمة وغيرها من الأمور الأخرى التي انعكست سلبا على المجتمع الى جانب وجود الانتخابات في يوم عطلة وسط موسم السفر والبر.**

لكن كيف ترى فرص المرشحين المستقلين في الفوز؟

● **اعتقد ان المستقلين أوفر حظا من مرشحي التكتلات والتيارات حيث على سبيل المثال في انتخابات 2009 النائب السابق الاخ عدنان عبدالصمد حظي بالمرتبة العاشرة في حين لم يحالف الحظ الاخ احمد لاري برغم ترشحهما كممثلين للتحالف الوطني الإسلامي في حين حقق المستقلون مثل د.معصومة المبارك وحسين الحريتي والسيد حسين القلاف وهم مستقلون لمراكز متقدمة في الدائرة الأولى.**

لكن عودة إلى الوضع السياسي في الكويت قبل حل المجلس السابق كيف كنت ترى الوضع؟

● **اعتقد انه اصبح هناك كفر لدى الشعب بالديموقراطية بسبب التصرفات التي حدثت في المجلس السابق سواء من المجلس او الحكومة فالمجلس لم يقم بدوره في تشريع قوانين جديدة تهم المواطنين ولم يمارس دوره الرقابي على الحكومة التي كانت ضعيفة وفاسدة وغير قادرة على مواجهة أي طرف ومن يواجهها كان له أغراض وفق أجندات خاصة وليست مصلحة الكويت، في مقابل وجود شبهات تتعلق بالايداعات المليونية على بعض المستقلين ما جعلنا نقرر الترشح للمساهمة في علاج الأوضاع السياسية المتردية في البلد.**

لكن هل ترى انه يمكن ان يكون لدينا مجلس جديد قادر على الانجاز والتعاون مع الحكومة خلال المرحلة المقبلة؟

● **الأمر كله مرتبط بالاختيارات الناخبين فإن عادت العناصر السابقة نفسها او جاء اغلبهم سواء نواب المعارضة او الموالاة فلا طبنا ولا غدا الشر، ولا بأس من المعارضة او الموالاة للحكومة وبحسب موقف الحكومة ان كان صحيحا او خاطئا ويصب في صالح الكويت، بالمقابل نحن نحتاج حكومة قوية قادرة على المواجهة لا الهروب من الاستجوابات مؤسسة من الكفاءات لا المحاصصة تمثل فيها الاقليات، لكنني متفاءل بأن هناك تغييرا للأفضل لمصلحة الكويت.**

ولكن هل الحكومة بقيادتها الجديدة قادرة على خلق حالة من التوافق مع المجلس القادم؟

● **برغم ان الشيخ جابر المبارك يقود الحكومة الجديدة إلا انه كان احد أعضاء حكومة الفساد السابقة، لكنني أتمنى ان يكون لديه نهج جديد واختيار وزراء أكفاء وان يكون قادرا على مواجهة المجلس والعناصر التي تريد هدم البلد حيث اذا لم تتغير وجوه مجلس الوزراء فسوف ترد العجلة بنا الى الوراء.**

ننتقل إلى جانب آخر، ففيما يتعلق بملف الوحدة الوطنية هل لديك توجه او اقتراح لدعم الوحدة الوطنية؟

● **في هذا العرس الديموقراطي الكل يتكلم عن الوحدة الوطنية التي ساهم في تشتيتها ونبذها لكن للأسف أطراف نيابية سابقة تلقي بالتهم هنا وهناك لهدم البلد بكل أسف، لكن في هذا الصدد أود الإشارة الى ان الاعلام الفاسد لا يستطيع ان يقوم بشرخ الوحدة الوطنية اذا تكاتف الـ 50 نائبا، الى جانب ضرورة تعديل وزارة التربية للمناهج الدراسية التي توجد بها عبارات تحض على الفرقة والتشرذم وقد اقسمت امام عدد من الشباب في الدائرة الأولى على احترام الوحدة الوطنية وصونها، فجاري سني تربطني معه كل علاقات المحبة واصدقائي معظمهم من ابناء القبائل.**

ما هي رؤيتك لنيل المرأة بقية حقوقها؟

● **المرأة تعاني من ظلم في المناصب القيادية وتحتاج الى إعادة نظر، لكن فيما يخص حقوق المرأة لا يعقل ان تعطي الحكومة المرأة 45 ألف دينار لتوفير سكن لها فهذا المبلغ لا يكفي حتى لبناء دور في ظل ارتفاع الأسعار، ايضا مفترض ان تكون هناك مساكن للمطلقات والأرامل ومن فاتهن قطار الزواج.**

وماذا عما يتردد من شيوع شراء أصوات في الدائرة الأولى؟

● **هذا الأمر قد يتم كما ذكرت في السابق بطريقة غير مباشرة عن طريق توظيف وقت الانتخابات في الحملات الانتخابية للمرشحين او بطريقة مباشرة الذي بدأ في الدائرة الأولى عن طريق عمارات في السالمية وحولي.**

ولكن هل تم رصد شيئ ما من جانبك يدل على ذلك؟

● **هناك تصوير فيديو نقل لي وهو يبين كيفية احضار الناس بحيل يعرفونها الى احدى البنايات في حولي او السالمية ويقوم الناخب بالقسم على اعطاء صوته للمرشح الفلاني مقابل 600 دينار، حيث ان هذه العمارات تستخدم للتمويه بحكم ان البنايات المتواجدة في حولي والسالمية اغلب سكانها وافدون.**

فيما يتعلق بقضية الايداعات المليونية ما وجهة نظرك في هذا الشأن؟

● **تلك القضية هي صراعات بين أبناء الأسرة تحولت الى العلن وكانت بدايتها تحويل استجواب رئيس الوزراء السابق الى المحكمة الدستورية وتحويل استجواب الشيخ احمد الفهد الى اللجنة التشريعية، وقد ارتدت هذه الصراعات على قضية الايداعات المليونية بعد تضخم حسابات لنواب معينين، وكان المفترض الكشف عن الراشي والمرتشي لا التعامل مع القضية كتضخم اموال في حسابات معينة قال اصحابها انها من تجارتي وكبت امي وغيرها من الحجج.**

وعلى صعيد ما حدث من حراك شعبي على خلفية القضية وما تبعها من اقتحام لمجلس الأمة كيف ترى الوضع؟

● **الايداعات المليونية تعتبر احد أسباب تحريك ساحة الإرادة لكن سببها الرئيسي تحويل وشطب الاستجوابات، وفي هذا أود الإشارة الى ان الخروج ليس ممنوعا في ساحة الإرادة لكن ان يتحول الأمر الى غوغائية فهذا لا نقبله ويتم التذرع باقتحام مجلس الأمة بأنه كان هروبا من رجال قوات الأمن، لكن هذا كلام غير صحيح لأن المقتحمين كانوا في طريقهم باتجاه قصر الشيخ ناصر المحمد فقامت الداخلية بمنعهم فقاموا باقتحام المجلس وهذا امر لا نقبله لأنه دخيل على الشعب الكويتي.**

ما الحل لقضية البدون؟

● **قضية البدون مثل كرة الثلج وباعتباري عضو في جمعية حقوق الإنسان يجب أن ننصفهم في الحصول على حقوقهم الإنسانية من اوراق ثبوتية وتموين وان يجنس كل من يستحق الجنسية وفق القضاء او لجنة البدون في مجلس الأمة واللجنة المركزية لمعالجة اوضاع غير محددي الجنسية وفق القنوات القانونية، ولم أكن أتمنى ان يصلوا الى مرحلة التظاهرات التي نرفضها، كذلك لا نتمنى من الداخلية ان تتعامل مع أي حراك سلمي بعنف.**

في النهاية بماذا تعد ناخبيك في حال وصولك للمجلس؟

● **علينا محاولة بناء الكويت بيد الجميع من اجل مستقبلها حتى لا يقال عنا كويت الماضي لأننا كويت الماضي والحاضر والمستقبل، فالنائب داخل المجلس ساعده الأيمن يتمثل في المواطنين لبناء الكويت حتى تعود درة الخليج كما كانت بوحدتها الوطنية لنكون عند حسن ظن صاحب السمو الأمير بحسن الاختيار وان يكون هناك حضور وتصويت يوم الانتخابات من اجل مستقبلنا والابتعاد عن العزوف بغض النظر عن الخلافات السياسية السابقة.**

● **أمير زكي**

مرشح الدائرة الأولى عبدالعزيز جمشير (كرم ذياب)

مرشح الدائرة الثالثة أكد أن الشعب الكويتي سئم من طرح المشكلات ويحتاج إلى حلول

حامد العميري لـ «الأنباء»: مانعانيه من مشاكل ليس بسبب أداء أعضاء الحكومة لكن لعدم توافر الحلول الفنية اللازمة لإعادة الكويت إلى سابق عهدها

أكد مرشح الدائرة الثالثة حامد العميري ان التشخيص الحالي للوضع السياسي في الكويت خاطئ، مشددا على انه لا يغفل تقصير الحكومة وفشلها في تنفيذ خطط التنمية، قبل ان يقول: المشكلة لا تكمن في أداء أشخاص من الحكومة وإنما في عدم توافر الحلول الفنية التي تعيد الكويت الى سابق عهدها وتلحق بركب التطور الذي يشهده العالم في جميع مناحي الحياة.

وأضاف العميري في حوار مع «الأنباء»: لكوني امتلك خلفية رقمية آتية من عملي بعالم الاستثمار والأرقام وهما مجالان يخضعان للحتميات، اقول ان الخلل مختلف عما يعتقد الناس، فقد تغير في الكويت بالعشرين سنة الماضية اكثر من قائد للكويت وولي عهد ورئيس وزراء وحوالي 340 وزيرا من خلاصة ابناء الديرة الأكفاء وأصحاب العقول، وكذلك رأينا المئات من نواب مجلس الأمة الذين وصلوا للبرلمان ولم يحركوا ساكنا في قضية تنمية الكويت، فتعطل البلد طوال هذه الفترة، والعلة التي يخرجون علينا بها هو ان الخلل ناتج عن اشخاص وفساد، ولو كان كلامهم صحيحا لتحسن الحال عما هو عليه الآن.

واستطرد: انا أرى ان العطب فني بحت وبعيد عن كل الكلام الذي قيل ومازال يقال فالخلل يكمن في الهيكل التنظيمي للكويت وهو الذي يتكون من رئيس وزراء ومعه 15 وزيرا والذين يكونون مجلس الوزراء وهم من يمتلك قرار الجهاز التنفيذي المعبأ بالإدارة، وللأسف هذا التكتل الإداري الثقيل يوظف 25٪ ويعول اكثر من 90٪ من الشعب الكويتي، لذلك نقول ان هذا التكدس الإداري على هذا مجلس الوزراء هو المعوق الأساسي لأي تنمية وليس الأشخاص، وهذا العبء جعل كل وظائف الحكومة شرفية، حيث يأتي الوزير وهو الشخص الوحيد في وزارته المطالب بالتنمية والتطوير في حين يجلس «تحته» وكيل وزارة عشرين وثلاثين سنة وهو لا يفعل شيئا، متسائلا: كيف يكون قائد الجيش هو الوحيد المطالب بأن يحارب وبقية الجيش غير مطالبين بأن يحاربوا معه فكيف سينتصر الجيش؟

الخلل يكمن في الهيكل التنظيمي للكويت والذي يحتاج للتصغير وتأسيس أجهزة تنفيذية لكل محافظة

وتابع العميري: كذلك المحافظون والمختارون عملهم تشريفي ولا يدخله عبء إداري ولا تنموي، فالهيكل التنظيمي الذي نسير عليه حاليا وضع في الماضي عندما كانت الكويت بسيطة جدا وعدد سكانها في ذاك الوقت لم يصل الى 300 ألف نسمة ووقتها كانت ميزانيتنا لا تساوي 5٪ من الآن ولا يوجد مشاريع ضخمة، وطوال 50 سنة نحاول ان نعالج مشكلاتنا من خلال هذا الهيكل التنظيمي الذي لا يناسب التطور الذي يعيشه العالم من حولنا.

وأردف: نحن نحتاج أولا الى علاج هذا الخلل ويأتي العلاج في تصغير الهيكل الإداري، وكسر الهيكل التنظيمي وتأسيس أجهزة تنفيذية لكل محافظة، حيث يأتي المحافظ بتكليف من رئيس الوزراء ويحمل جزءا من اعباء السمنة الإدارية التي بالوزارات وذلك بجانب الحمل التنموي، ومن هذا المنطلق سنخلق حالة من المنافسة بين المحافظين والذين سيحاولون ان تكون التنمية في محافظاتهم بها ابداع وفي المقدمة، فيأتي الوزير وهو في اقل عبء ويكون متفرغا للتنمية السيادية في البلد، ولذلك نقول انه من الضروري كسر المركزية الموجودة بالكويت وتوزيعها على المحافظات، ما ينصب في صالح الديرة كلها، مؤكدا ان هذا النموذج نجح في الجمعيات التعاونية والتي بدأت بجمعية واحدة حتى انتشرت واصبحت شعلة تنموية.

وأضاف العميري: ونأتي الى القضية الرئيسية في الكويت وهي لماذا وضعت الحكومة خطة التنمية؟ والإجابة بسيطة، لأنها بالتأكيد تريد دعم الاقتصاد، خصوصا بالنسبة للطبقة المتوسطة، لكن للأسف الانفاق الحكومي لا يصل الى هذه الطبقة وهي اكبر شريحة في المجتمع لان الحكومة تقييم مشروعات عملاقة لا يمكن للشركات المتوسطة والصغيرة التي يمتلكها شباب من الطبقة المتوسطة ان تنفذها ما جعل خطة التنمية لا تصل الى الشريحة التي تستهدفها، وهذا يرجعنا الى اقتراحنا بضرورة اللامركزية ليتاح للشركات الصغرى والمتوسطة ان تشارك في مشروعات التنمية كل في محافظته ما ينمي الاقتصاد.

وتابع: لا ننكر وجود الفساد في الكويت حالها حال جميع دول العالم، لكن عجز الفساد ان يعطل التنمية في الدول الأخرى، وللأسف كثيرون جعلوا الفساد «شماعتهم» التي يرمون عليها المشكلات ويقولون انه عطل التنمية والتعليم والصحة وغيرهما، وأعود فأقول ان السبب ليس الفساد ولكن لأننا نعمل وفق نموذج تنموي قديم فاشل، والدليل البلدية فعندما وضع الهيكل التنظيمي لها كان الكويت ما فيها غير 200 دكان اما الآن ففيها اكثر من مليون دكان، فلا يعقل ان تسير التنمية وفق هذا النموذج، الكويت تحتاج الى إعادة هيكلة وهذا سيصلح 90٪ من المشاكل العالقة، حتى تنفيذ القانون سيكون سهلا اذا نفذ من خلال أجهزة صغيرة تتنافس في تطبيقه.

وشدد العميري على انه لا يدافع بكلامه هذا عن منصب رئيس الوزراء قائلا: رئيس الوزراء متحكم في كل شيء سواء القرار السياسي او الانفاق الحكومي، لذلك اذا حدث تقليل من هذه المسؤوليات عنه ستكون الضغوط اقل وسيتفرغ لأداء مهامه السيادية المنوطة به، ولكن البعض «طمعان» في صاحب النفوذ خصوصا انه يتحكم في أكثر من 36 مليار دينار كإنفاق حكومي، وكذلك جميع وظائف الدولة تحت يده، أرى ان المشكلة تكمن في النفوذ الذي يتمتع به هذا الشخص، ولذلك عندما نقسم مسؤولياته ستقل المشكلات من حوله وسيتفرغ لعملة السياسي السيادي.

واستطرد: البلد يعيش في «دوامة» هم يتكلمون عن «النفق المظلم» وهم من بنوه أصلا، لدرجة ان الخلل الحكومي اصبح في حد ذاته مادة انتخابية للأعضاء، وكلما شوهوا صورة الحكومة اصبحوا أكثر حظا عند الناس واعتقد ان هذا هو النفق المظلم الحقيقي، لأن الأمر فيه تعارض مصالح ونرى العضو الذي من المفروض ان انتخب ليساعد البلد لا ليغرقها في المشكلات، يعطل اجهزة الدولة، ونحن نقول اننا نختلف عنهم لأننا لم نأت بمشكلة بل بحل وخطة عمل ستحسن من صورة الحكومة.

وزاد: اليوم الشعب الكويتي سئم من طرح المشكلات ويحتاج الى حلول والناخب عليه مسؤولية في ذلك وعندنا في الدائرة الثالثة 80 مرشحا نتمنى ان يأتوا بـ 80 حلا وسنرسل منهم لمجلس الأمة 10 حلول فقط، لافتا الى ان الكثيرين بدأوا في تبني طرحة الايجابي، مضيفا: اشعر باننا اثرنا فيمن حولنا قبل ان نصل لمجلس الأمة وكذلك الحكومة التي تبنت طرحنا وطلع سمو رئيس مجلس الوزراء الحالي يقول: «من اولوياتنا في هذه المرحلة هي إعادة الهيكلة»، حتى وزير البلدية قال: «لابد من تفعيل دور المحافظين والمختارين»، ونقول اننا جئنا بفكر اصلاحي وبمشروع وطني يمكن ان نتحدث عنه في جميع الدوائر وليس الثالثة فقط، يحل مشاكل الكويت حلا جذريا، سنذهب للمجلس بغصن الزيتون وليس بلبس المصارعة فهي ليست حربا ولكن اختلافا على أداء حكومي سيئ، وسنقول لهم ان لدينا أطروحة ستتقدم بها الكويت.

وأردف العميري: المفلس هو الذي يستخدم الطائفية والفئوية في طرحه فلقد عجزوا عن الإتيان بخطط واضحة فتشدقوا بهذا وذاك، لافتا الى ان الشق الأمني أساسي داعيا الكويتيين الى الثقة المتبادلة، في ظل القيادة الحكيمة التي خرجت من بينهم، واستدرك قائلا: لذلك يجب ان تكون لدينا ثقة في حكامنا ودول الخليج العربي لأننا جزء لا يتجزأ منهم، مشيرا الى ان لديه حلولا للعديد من القطاعات في الكويت ومنها الصحة، مضيفا: بعد ان اثبتت الصحة انها نموذج فاشل حيث تضاعفت ميزانياتها مرات عديدة إلا انها لم تتطور، ولحل مشكلتها لابد من توجيه الناس الى القطاع الخاص من خلال ضخ الحكومة بالمال وتوفير التأمين الصحي للمواطن ما يجعله يتجه الى المستشفيات الخاصة والتي بدورها ستنتعش ماليا ونأتي بأفضل الأطباء العالميين ووقتها سنخفف الضغط على القطاع الصحي الحكومي وكذلك العلاج بالخارج.

● **عبدالحميد الخطيب**

مرشح الدائرة الثالثة حامد العميري